أكد أن المرأة عنصر فعال في منظومة التنمية الشاملة

الفهد لـ «التسليف» و«السكنية»: التعاون مع النواب وتذليل العقبات للعبور بمقترح إنشاء صندوق المرأة إلى واقع التنفيذ

الشيخ أحمد الفهد

- المرأة الكويتية على اختلاف المستويات والقطاعات أثبتت قدرتها على التفوق في مختلف مجالات العمل والحياة
- أمام المرأة الكثير من الطموحات التي تتطلع الى تحقيقها والقيام بدورها في المجتمع خلال المرحلة الحالية

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ احمد الفهد اهمية دور المرأة الكويتية في دفع عجلة التنمية بمختلف المجالات خاصة بعد النجاحات والإنجازات الحضارية التي حققتها خلال السنوات الماضية والتي تمكنها من القيام بدور رئيسي وفاعل في الخطة التنموية للدولة.

وقال الفهد عبر بيان عن المركز الإعلامي لمكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان أن المرأة الكويتية على اختلاف المستويات والقطاعات أثبتت قدرتها على التفوق في مختلف مجالات العمل والحياة واستطاعت أن تقدم نموذجا مثاليا للمرأة العملية الناجحة.

ومن هذا المنطلق وفي إطار اهتمام الوزير الشيخ احمد الفهد بقضايا المرأة واحتلالها مكانة متقدمة في أجندة أولوياته اكد البيان ان الفهد اصدر تعليماته الى بنك التسليف والهيئة العامة للرعاية السكنية بتقديم جميع التسهيلات إلى نواب المجلس للعبور بالمقترح النيابي لإنشاء مشروع صندوق المرأة الى واقع التنفيذ، وموافاته بكل ما من شأنه عرقلة هذا المشروع الوطني لإيجاد الحلول السريعة له.

واضاف البيان أن الفهد أوضح أن أمام المرأة الكويتية الكثير من الطموحات التي تتطلع الى تحقيقها والقيام بدورها في المجتمع خلال المرحلة الحالية والمقبلة والتي تتناغم فيها كل الجهود لتحقيق الهدف المنشود بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري بما يتناسب مع امكاناتها وقدراتها.

وأشاد في هذا المجال بالاهتمام الذي توليه الحكومة للمرأة الكويتية وتقديم الدعم المتواصل لها من أجل مواصلة دورها في خدمة الوطن.

ودعا الفهد من خلال البيان الى دعم الجهود التي تتقدم بها المرأة الكويتية وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها حتى تستطيع الوصول الى تحقيق الاهداف التي ننشدها جميعا مشيرا الى أن المرأة تخطت الكثير من العقبات التي واجهتها خلال مسيرتها.

تنفيذاً للحكم القضائي الصادر لمصلحة مجموعة توراس

السلمان: «الفتوى والتشريع» استرجعت 41 مليون دولار في قضايا مكتب الاستثمار الكويتي بإسبانيا

اعلن رئيس الفتوى والتشريع المستشار الشيخ محمد السلمان ان الفتوى والتشريع استطاعت ان تسترجع لخزينة الدولة خلال الفترة الاخيرة ما يعادل 41 مليون دولار تنفيذا للحكم الصادر لمصلحة مجموعة توراس في قضايا مكتب الاستثمار الكويتي في اسبانيا.

واضاف الشيخ محمد السلمان ان الفريق القانوني المتابع لقضايا مكتب الاستثمار الكويتي برئاسة وكيل الادارة المستشار فؤاد جاسم الماجد وعضوية الوكلاء عبدالرحيم العوضي وسعود القملاس تمكن خلال الشهرين الماضيين من انهاء مجموعة من الحجوزات التنفيذية للاحكام الصادرة لمجموعة توراس التابعة لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن وذلك على اصول تعود ملكيتها للمحكوم ضدهم في القضايا التي رفعها مكتب الاستثمار الكويتي وشركاته التابعة في كل من لندن واسبانيا وسويسرا.

الشيخ محمد السلمان

واوضح ان هذه الاصول تنوعت على النحو التالي: اولا مبالغ مالية قدرها 8 ملايين فرنك سويسري تقريبا تعود للمحكوم ضده بول دوسن المشارك في واقعة اكسا، وهي من وقائع الدعوى الجنائية التي رفعت في اسبانيا، وثانيا مبالغ مالية قدرها مليون يورو تقريبا تعود لورثة المحكوم ضده دمير المشارك في واقعة اكثورن وهي من وقائع الدعوى الجنائية التي رفعت في اسبانيا وثالثا عقار في مدريد تقدر قيمته بـ 1,4 مليون يورو تعود ملكيته للمحكوم ضده مانويل ديبرادو عن واقعتي بنسينكو ووردبيس من وقائع الدعوى الجنائية الاسبانية ورابعا عقاران في جنوب اسبانيا تقدر قيمتهما بـ22,8 مليون يورو وتعود ملكيتهما لمانويل ديبرادو المشارك بواقعتي بنسينكو ووردبيس من وقائع الدعوى الجنائية الاسبانية.

واشار الى ان مجموع قيمة ما تم استرجاعه خلال الفترة الاخيرة بلغ ما يعادل 41 مليون دولار تقريبا.

واضاف ان الفريق سيتابع اجراءاته القضائية لاسترجاع المبالغ المبددة تنفيذا للاحكام النهائية الصادرة لمصلحة مجموعة توراس والتي بلغ مجموع ما تم تحصيله منها الى الآن ما يقارب 650 مليون دولار تمت اعادتها الى خزينة الدولة.

واكد الشيخ محمد السلمان ان الفتوى والتشريع ستواصل دعمها للفريق لاستكمال مهامه في ملاحقة المعتدين على الاموال العامة وحماية الخزانة العامة سواء داخل الكويت او خارجها في ضوء اختصاصاتها الدستورية.

أكد الحرص على استخدام أحدث النظم والخدمات الإلكترونية

الرومي: تبسيط الإجراءات في ديوان الخدمة يسهل تقديم الخدمات الإدارية بالجهات الحكومية

سنغافور ـ كونا: أكد وكيل ديوان الخدمة المدنية محمد الرومي امس حرص الديوان على اتباع واستخدام أحدث النظم والخدمات الالكترونية بهدف تسهيل وتبسيط الاجراءات والخدمات الحكومية المقدمة للجمهور. وقال الرومي على هامش مشاركته في مؤتمر خدمات الحكومة الالكترونية ان هناك العديد من الخدمات الحكومية الالكترونية في الكويت تخدم القطاعين الحكومي والخاص والعاملين في وزارات الدولة. وأضاف ان الزيارات الميدانية لأبرز المؤسسات والهيئات والوزارات السنغافورية ذات الخبرة والتجربة المميزة في مجال الخدمات الحكومة الالكترونية تتيح اكتساب خبرة عملية للمشاركين من خلال الحوار والمناقشة والاطلاع العملي لاكتساب خبرات جديدة تنعكس على التخطيط السليم وتقديم أفضل الخدمات الالكترونية. وأوضح ان النظام الآلي المطبق حاليا بالديوان يتضمن معلومات متكاملة عن الخدمات المقدمة للمواطنين من الجهات الحكومية، مؤكدا أهمية الاستفادة من الخبرات المتميزة السنغافورية في مجالات الحكومة الالكترونية وتقنية الاتصالات بعد ان وقعت الكويت سابقا مذكرات تفاهم مع سنغافورة في هذا المجال. وقال الرومي ان تطوير الخدمات الالكترونية وتبسيط الاجراءات في الديوان لهما انعكاس ايجابي كبير على تقديم الخدمات الادارية في وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة المختلفة، مؤكدا حرص الديوان على ان تكون انظمته متكاملة وشاملة لتخدم الموظف والادارة والقطاع الذي يعمل فيه ولتخدم الدولة في تقديم اي بيانات عن اي موظف. ولفت الرومي الى مشروعات ديوان الخدمة المدنية الآلية المطبقة والتي تشمل مختلف الوزارات والجهات الحكومية مثل نظام التوظيف المركزي الذي يقوم بدور الترشيح للوظائف الحكومية وصرف الرواتب من خلال النظام الآلي بالديوان وغيرها من الخدمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت.

محمد الرومي

الشميمري: إدارة التحكيم القضائي تسعى إلى التحول نحو الميكنة بشكل كامل

قال نائب مدير ادارة التحكيم القضائي في وزارة العدل طارق الشميمري ان الادارة تسعى الى التحول الى نظام الميكنة بشكل كامل باستخدام آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال الحكومة الالكترونية.

وأوضح الشميمري في تصريح لـ (كونا) على هامش مشاركته في مؤتمر خدمات الحكومة الالكترونية المنعقد في سنغافورة ان معظم المعاملات تتم حاليا عن طريق الحاسب الآلي وشبكة الانترنت بهدف تبسيط الاجراءات وتوفير الجهد والوقت.

وأشار الى ان مشاركة وفد وزارة العدل في المؤتمر تأتي في اطار حرص الوزارة على الاستفادة من خبرة سنغافورة الرائدة في مجال الحكومة الالكترونية بهدف تطوير الانظمة واليات العمل وفق التوجهات الحكومية لمشروع الحكومة الالكترونية.

وقال الشميمري ان ادارة التحكيم القضائي تقوم بتسجيل الجلسات وطلبات التحكيم آليا اضافة الى دعوة الخصوم في القضايا التجارية عن طريق الايميل مع تطبيق نظام التراسل الالكتروني مع وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأعرب عن أمله في ان تعود هذه الزيارة بالنفع على المشاركين واكتساب خبرات جديدة في مجال خدمات الحكومة الالكترونية تنعكس على تقديم افضل الخدمات في الكويت.

وتهدف زيارة الوفد الذي يمثل مجموعة كبيرة من القياديين والمسؤولين في مختلف الجهات الحكومية من وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة الى التعرف على تجربة الحكومة الإلكترونية السنغافورية وتطبيقاتها اضافة الى شرح الخطط الرئيسية المختلفة لتكنولوجيا المعلومات.

الندوة الإقليمية و«حرية الإعلام» في دول الخليج العربي أصدرت توصياتها

الدمخي: ننتظر المزيد من الأنشطة لتعزيز حقوق الإنسان

ليلى الشافعي

نظمت جمعية مقومات حقوق الانسان بالكويت ندوة اقليمية لمدة يومين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) ـ مكتب الدوحة ومع قسم الحريات العامة وحقوق الانسان بشبكة الجزيرة وكان من الراعاة الأوائل للندوة جريدة «الأنباء» وشملت الندوة 6 جلسات مكثفة على مدار يومين نوقشت فيها البحوث المقدمة من 40 شخصية من دول مجلس التعاون الخليجي ومن فرنسا وسويسرا.

حيث تناول المشاركون في اليوم الاول «حرية الاعلام من منظور حقوق الانسان» و«قضايا حقوق الانسان والحريات في وسائل الاعلام العربية ـ الواقع والطموح» و«أثر النظم السياسية العربية على مضمون الرسالة الإعلامية»، أما اليوم الثاني فتناولت الجلسة الأولى «حرية الرأي والتعبير والسياسات الاعلامية في الدساتير والتشريعات الاعلامية في دول الخليج العربية» «تجربة ثلاث دول خليجية» كما تناول الضيوف «كيف نؤسس لمعايير عالمية ضامنة لحماية الصحافيين» و«مقومات تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين وسائل الاعلام والمراكز الحقوقية» وقد اوصى المشاركون بما يلي:

د.عادل الدمخي

الدعوة لتحويل الخطاب الاعلامي عن الحريات العامة وحقوق الانسان من الخطاب النظري الى الخطاب العملي.

العمل على رصد الانتهاكات والدفاع عن حقوق الصحافيين والاعلاميين.

الدعوة لإنشاء نقابات صحافية مستقلة تدافع عن حقوق الصحافيين، وتفعيل دور النقابات القائمة لتحقيق اهدافها.

تعزيز التعاون بين منظمات ومؤسسات حقوق الانسان من جانب ووسائل الاعلام من جانب آخر.

الدعوة الى انشاء اقسام خاصة للحريات العامة وحقوق الانسان في وسائل الاعلام المختلفة.

تدريب الكوادر الاعلامية على معرفة مواثيق واتفاقيات حقوق الانسان وكيفية الالتزام بها وتطبيقها.

المطالبة بأن تكون البنود المفروضة على حرية الاعلام في التشريعات الوطنية واضحة ودقيقة ومتوائمة مع مبادئ الشريعة الاسلامية والصكوك الدولية ذات الصلة.

الدعوة لان يكون عنوان الندوة السنوية القادمة هو «القوانين وسياسات الاعلام في دول الخليج العربي».

جمع كل الاوراق التي تمت مناقشتها خلال هذه الندوة وطباعتها في كتاب وتوزيعها على المختصين.

تكليف فريق عمل بمتابعة توصيات هذه الندوة والعمل على تنفيذها.

الدعوة لان يكون عنوان الندوة السنوية القادمة هو «القوانين وسياسات الاعلام في دول الخليج العربي».

جمع كل الاوراق التي تمت مناقشتها خلال هذه الندوة وطباعتها في كتاب وتوزيعها على المختصين.

تكليف فريق عمل بمتابعة توصيات هذه الندوة والعمل على تنفيذها.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

جميع أعضاء مجلس الإدارة
ونواب المدير العام ومديرو الإدارات
وكافة العاملين
بالهيئة العامة لشئون الزراعة
والثروة السمكية

يتقدمون بأحر التعازي القلبية والمواساة إلى

المهندس/ جاسم محمد حبيب البدر

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون